انتخاب الرواية على الشيوخ عند المحدِّثين

د. سعيد محمد علي بواعنة *

تاريخ وصول البحث: 2013/9/18م **تاريخ قبول البحث: 2014/5/7م**

ملخص

استهدفَ هذا البحث دراسةَ موضوع انتخاب الرواية على الشيوخ عند المحدِّثين من حيثُ مفهومه، ولوازمه، وأسبابه، ونشأته، وأنواعه، وآثارهُ على الرَّاوي والْمَرويّ.

وتوصّلَ البحثُ إلى أنَّ الانتخاب هو نمطٌ مخصوص في الرواية، يقومُ فيه الحافظُ النَّاقدُ المتقنُ، بانتقاءِ أحاديثَ مُعَيَّنةٍ تجْمَعُهَا صفةٌ مشتركةٌ، من كتابِ شيخ ما. وقد ظهر بالأدلّةِ التي تمَّ إيرادها أنَّ اعتماد الرواة على هذا النمط في الرواية يَرجِعُ إلى أسباب علميةٍ ومنهجيّة، وأظهرَ البحثُ أنَّ الانتخاب على نوعين هما: انتخابُ السَّماع، وانتخابُ الرواية، وأشارتِ الدّلائل والنصوصُ الصحيحة إلى أنَّ نشأة هذا النمط في الرواية لا يمكنُ أن تكون قبلَ منتصف القرن الثاني للهجرة ؛ لارتباطه بمسألة معرفة أحوال الرواة ، وخلصَ البحثُ إلى أنَّ الانتخابَ عند المحدّثين هو أمرٌ محمودٌ في نوعه الثاني، وهو انتخاب الرواية؛ لأنَّ المنتَخِبَ ينتقي بعد استيعابه جميعَ رواياتِ شيخ ما، بخلاف انتخابِ السماع الذي له آثار سلبية تنعكسُ على الراوي والمروي على حدٍّ سَواء.

الكلمات المفتاحية : الانتخاب، الرواية، الشيوخ.

Abstract

This research aims at studying the topic of the "***Intekhab***" of the Narration of al-Shuokh for al-Mohaditheen in terms of its concept, requirements, causes, origin, types and effects on the narrators and the narration.

In addition, the research has come up with that the "***Intekhab***" is an ad hoc style of the narration where the memorizer, critic and mastered in selecting certain Ahadeeth with certain several properties gathered in a book of a Sheikh. Not to mention, according to the mentioned pieces of evidence, the adoption of this style from the narrators comes back to scientific and systematic reasons. The research also shows that the ***"Intekhab"*** has two styles: "***Intekhab***" of hearing and "I***ntekhab***" of the narration. The directories and true texts have pointed out that the origin of the second style cannot be before the mid of the second century of migration for its connection with the issue of the knowledge of that narrators conditions. Further, the research results with that the "***ntekhab***" for al-Mohaditheen is good for its second style – the "***ntekhab***" of the narration because the selector selects after his comprehension of all narrations for a sheikh on the opposite of the "***ntekhab***" of hearing which has negative effects on the narrator or the narration.

The key words: the "I***ntekhab***", the Narration, al-Shuokh.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من اصطفاه الله تعالى رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

* أستاذ مساعد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية– قسم أصول الدين، جامعة اليرموك.

وبعدُ،

فإنَّ من المسائل التي تستوقف الباحث لينظر فيها في علمِ الرِّواية مسألة انتخاب الرّواةِ على الشيوخ؛ ذلكَ أنَّ المَعهودَ في مسلك الرواةِ عند الرواية أنْ يجمعوا ويكتبوا كلَّ شيءٍ أثناء مسيرتهم في الطلبِ والتحصيلِ، غيرَ أنّه مما يسترعي الانتباه في كتبِ التراجمِ عباراتٌ تتردّد مرارًا وتكرارًا مِنْ مثل: " حملَ النَّاسُ بانتخابه على الشيوخ كثيرًا " و " كتبوا كلهم بانتخابه " و " سمع المُحدِّثون بانتخابه " و "سمع النّاسُ بانتخابه" و" كتبنا بانتخابه" وغيرها من العباراتِ التي تدل على نمطٍ انتقائي في الرواية ، وعليه فقد أثار ذلك في الذهن التساؤلاتِ الآتية:

- ما المرادُ بالانتخاب على الشيوخ أو عن الشيوخ عند المحدّثين؟
- وهل يقع الانتخابُ من أيَّ أحدٍ من الرُّواة ؟ وعن أيِّ شيخ كائنا من كان أم لا؟
- وما هي الأسباب التي تدفع بعضَ الرواةِ إلى سلوك هذا النمط في الرواية؟
- وهل الانتخابُ نوع أو أكثر؟
- وما هو موقف المحدّثين منه فعلا وتركًا؟
- ومتى كانت بداية نشأة هذا النمط من الرواية في أوساط المحدّثين؟
- وهل له آثار إيجابية أم سلبية على الرواة وعلى واقع مرويّاتهم؟ وما هي تلك الآثار؟

إنَّ هذه التساؤلات كانت حافزًا للبحث في هذا الموضوع تحتَ عنوان : "انتخاب الرواية على الشيوخ عند المحدِّثين"؛ حيث قمتُ بجمع النصوص المتَّصلة بذلك، والإفادة منها في محاولة إشباع الإجابة على ما تقدّم من تساؤلاتٍ استنباطًا، وتحليلا، وربطًا.

خطـة البحث :

هذا وقد جاءَ البحثُ في أربعة مطالب وخاتمة على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الانتخابِ على الشيوخ ، ولوازمه عند المحدّثين.

المطلب الثاني: أسباب الانتخابِ على الشيوخ عند المحدّثين.

المطلب الثالث: نشأةُ ظاهرة الانتخابِ على الشيوخ، وأنواعه عند المُحدّثين.

المطلب الرابع: أثر الانتخابِ على الراوي والمَروي.

الخاتمـة ، وتشتملُ على أبرز النتائج التي تم الوصول إليها.

وفي ختام هذه التقدِمة أرجو الله تعالى أنْ ينفع بهذا الجُهدِ المتواضعِ من يُطالعه النَّفع العَميم، ويجعلَهُ في ميزانِ الحَسناتِ يوم نلقاهُ، واللهُ الهادي وهو الموفِّقُ إلى سَواء السبيل.

المطلب الأول: مفهوم الانتخابِ على الشيوخ ، ولوازمُه عند المحدّثين

أولا: مفهومُ الانتخاب على الشيوخ في اللغة والاصطلاح.

إنَّ لفظةَ الانتخابِ في اللغةِ مأخوذةٌ من الجذرِ (نَ خَ بَ) ، قال ابن فارس: "النون والخاء والباء كلمةٌ تدلُّ على تَعظُّمٍ، يقال: أحدُهُما على خيار شيء..."[1]. وقال الفراهيدي في العين:"...والنُّخْبةُ: خِيار الناس، يقال: انتخَبْتُ أفضلهم نُخْبَةً ، وانتَخَبْتُ نُخْبَتَهم"[2]، وعند ابن سيده في المخصّص:" قوم نُخُبٌ، والاسم النَّخْب، وأصله من الانتِزَاع"[3]. وقال صاحب القاموس:" النُّخْبَةُ بالضمّ... المُخْتارُ، وانْتَخَبَهُ اخْتارَهُ"[4].وقال ابن منظور في اللسان:"انْتَخَبَ الشيءَ: اختارَه.

والنُّخْبَةُ: ما اختاره منه، ونُخْبةُ القَوم ونُخَبَتُهُم خِيارُهم. ...ونَخَبْتُه،أَنْخُبه إِذا نَزَعْتَه، والنَّخْبُ: النَّزْعُ، والانْتِخَابُ: الانتِزاع.والانتخابُ: الاختيارُ، والانتقاءُ"[5].

ويظهَرُ مما تقدّم أنّ أشهرَ المعاني لكلمة الانتخاب هي : الانتزاع، والاختيار، والانتقاء. وتظهرُ دلالة كلٍّ منها بحسْبِ السياقِ الذي تقعُ فيه. والسياقُ هاهنا هو حديث الشيوخ؛ فالانتخاب منه يعني: انتزاعًا، واختيارًا، وانتقاءً.

وأمَّا الانتخاب على الشيوخ في دلالته الاصطلاحية فهو لا ينفكُّ عن هذه المعاني الثلاثة ، ويمكنني أنْ أعرّفه اصطلاحا – تعريفًا إجرائيا – بأنّهُ : " **نمطٌ مخصوص في الرواية، يقوم فيه الحافظُ النَّاقِدُ المُتقنُ بانتقاءِ أحاديث مُعَيَّنةٍ تجْمَعُها صفةٌ مُشتركةٌ من أصل شيخ ما؛ كي يتحمّلها هو أو مَن طَلب إليه ذلك، وهذا هو انتخاب السَّماع، أو أنْ يكتبَ عن شيخٍ أو أكثر مُستوعبًا ، ثم ينتقي أحاديث معيّنة ممَّا كتبه حين يريدُ أنْ يُحدِّث، أو يُصنّف وهو الذي يُقال له انتخاب الرواية**".

وهذا التعريفُ مستلهمٌ من واقعِ النّصوصِ التي وردت حول هذه المسألة في كتب أهل الحديث؛ فعناصر الانتخاب هي : المُنْتَخِبُ ، والمُنتَخَبُ عليه ، والمادة التي يتمُّ الانتخاب منها، والمادة المُنتخَبةُ ، وصورةُ الانتخاب.

ومما ينبغي معرفته هاهنا أنَّ عملية الانتخاب على الشيخ سماعًا لا تكونُ معتبرةً إلا إذا كانت من قِبَلِ الحافظِ الناقد المتقنِ؛ لكونه الأقدرَ على ذلك؛ بحُكْم سَعَة محفوظه، وإتقانه للرواياتِ ، وكذا بحُكمِ خبرتهِ، وبصيرته الدقيقة بمسالكها، وعللها، قال الخطيب البغدادي: " مَنْ لَمْ تَعْلُ في المَعرفة درجتُهُ، وَلا كَمُلت لانتخاب الحديث آلتُهُ، فينبغي أنْ يستعينَ ببعض حُفَّاظ وقتهِ، على انتقاء ما له غرضٌ في سَماعه، وكَتْبِهِ"[6].

وقد أسندَ الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث قال: سمعتُ جعفر بن محمد بن الحارث يقول: سمعتُ مأمونَ المصري الحافظ يقول: خرجْنا مع أبي عبد الرحمن(هو: النَّسائي) إلى طَرْسُوس سنة الفِداء، فاجتمع جماعةٌ من مشايخ الإسلام، واجتمع من الحفاظ عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم مَرْبِع، وأبو الآذان، وكِيْلَجَة، وغيرهم، فتشاوروا مَن ينتقي لهم على الشيوخ، فأجمعوا على أبي عبد الرحمن النسائي، وكَتبوا كُلُّهم بانتخابه"[7]. وهذه القصّة تبرزُ علوّ كعب الإمام النسائي في الحفظ، والإتقانِ، وحُسن الانتقاء لروايات الحديث.

ويَظهر من خلال التعريف آنفًا أنَّ الانتخابَ على الشيوخ نوعان: انتخابُ سماعٍ وانتخابُ رواية، وسيأتي بسط ذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى، غيرَ أنّ المَقام ها هنا يقتضي بيانَ لوازم النوع الأول باعتباره المشهورَ المراد إذا ذُكر عند المحدّثين في كُتبهم.

وعليه فإن مِمَّا يلزم في عملية انتخاب السّماع على الشيوخ عند المحدّثين أمور ثلاثة هي في غاية الأهمية:

الأول: إمساكُ الحافظ المُنْتَخِبِ بأصل الشيخِ المُنتخَبِ عليه ؛ فالانتخابُ لا يكونُ لحظةَ تحديث الشيخ بما في كتابهِ، وإنما هو أمر سابقٌ لذلك، وهو مقيَّد بأصل الشيخ دون ما يُمليه مِن حفظه ، وهو أيضًا يقتضي معاينةَ الحافظ المُتخِبِ لمادة الرِّواية، وتأمله فيها– كي ينتخب منها؛ فقد أسند الخطيب البغدادي من طريق أبي الحسن أحمد بن الحسين بن إسحاق الصُّوفي قال: قال لي عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال لي أبي: اذهب إلى أبي إبراهيم التَّرْجُماني، فأقرئه السلام. وقُلْ له: وجِّه إليَّ بكتاب شعيب بن صفوان. قال: فجئتُ إليه فأقرأته من أبي السَّلام، وقلتُ له: يقول لك أبي:ابعث إليَّ بكتاب شعيب بن صفوان. قال: نعم. يا أبا مسعود، أخرج كتاب شعيب بن صفوان. قال: فأخرجهُ؛ فدفعَه إليَّ. قال: فجئتُ به إلى أبي. قال: فجعل ينظر فيه. قال: ثم قال لي: ما رأيتُ أحسنَ مَن هذه الأحاديث! اكتب. قال: فجعل ينتقي، ويُملي عليَّ، قال: ثم ذهبَ أبي، وذهبتُ معه إلى أبي إبراهيم، فقرأها علينا"[8].

وأسند الخطيب البغدادي أيضا من طريق أحمد بن محمد بن سعيد (هو: أبو العباس ابن عُقدة) (قال): كنا نحضر مع عُبَيد يعني: العِجْل- عند الشيوخ وهو شابٌّ، فينتخب لنا، فإذا أخذ الكتاب بيده..."[9].

قلتُ: إنَّ قول عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : " فجعل ينظر فيه " وكذا قول ابن عقدة عن عبيد العجل : " فإذا أخذ الكتاب بيده " ، صريحان في الدلالة على لزوم إمساك المنتَخِبِ بأصل الشيخ المراد الانتخاب عليه.

الثاني: وضعُ الحافظ علامةً على ما ينتخبهُ ، قال الخطيب البغدادي مُنوِّهًا بذلك : " رسمُ الحافظ العلامة على ما ينتخبه"[10] ثم ساق لذلك بإسناده رواياتٍ عديدة تشهد لصنيع المحدّثين ذلك عند الانتخاب. وقال ابن الصلاح:"وكانت العادةُ جارية برسم الحافظ علامة في أصل الشيخ على ما ينتخبهُ فكان (النُّعيمي أبو الحسن) يُعلِم بصاد ممدودة، و(أبو محمد الخلال) بطاء ممدودة، و(أبو الفضل الفلكِي) بصورة همزتين، وكلُّهم يُعلم بحبر في الحاشية اليمنى من الورقة. وعلَّم (الدارقطني) في الحاشية اليسرى بخط عريض بالحُمْرة .وكان (أبو القاسم اللالكائي الحافظ) يُعْلِم بخط صغير بالحُمرة على أول إسناد الحديث، ولا حِجرَ في ذلك، ولكُلٍّ الخِيَار"[11]. وقال الحافظ العراقي في بيان القيمة من وضع العلامات عند الانتخاب:"وفائدتُهُ لأجلِ المعارضَةِ (أي: إذا عرضَ الذين كتبوا بالانتخاب ما كتبوه على الشيخ)، أو ليُمْسِكَ الشيخُ أصلَهُ (أي: إذا أراد الشيخ صاحبُ الأصل أنْ يُملي عليهم)، أو لاحتمالِ ذهابِ الفرعِ، فيَنْقُلَ من الأصلِ ، أو يحُدِّثَ من الأصلِ بذلكَ المُعلَّمِ عليهِ"[12].

قلتُ: وعندي زيادة على ما ذكره الحافظ العراقي أنّ الغاية من وضع علامة مميَّزة في أصل الشيخ هي التسهيل على الشيخ المُنْتَخَبِ عليه لحظةَ قيامه بالإملاءِ على التلامذة، وكذا أيضا التسهيل على الحافظ المُنتَخِبِ إذا لم يقُم الشيخُ صاحبُ الأصل بالإملاء عليهم، وتزدادُ أهمية وضع العلامة وجعلها مميَّزة إذا كانَ على أصل الشيخ علاماتٌ أخرى ؛ فقد أسند الخطيب البغدادي من طريق محمد بن إسحاق السَّراج (قال): أخبرنا قتيبة أخبرنا الليثُ عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ ابن جبل عن النبي ﷺ (وساق حديثًا) قال أبو العباس السَّراج (يعني: محمد بن إسحاق السرَّاج) : رأيتُ على هذا الحديث في كتاب قتيبة ستَّ علامات؛ منها علامة أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة وغيرِهم "[13].

الثالث: إعطاءُ الحافظ المُنتخِبِ قِسطًا وافرًا من التركيز، وعدم اشغاله بالحديث معه ؛ خشية الزَّلِلِ كي يتمكَّن من إنجاز الانتخاب بصورة حسنة ؛ فقد أسند الخطيب البغدادي من طريق أحمد بن محمد بن سعيد (هو: أبو العباس بن عُقدة) (قال): كنا نحضر مع عبيد يعني: العِجْل عند الشيوخ وهو شابٌّ، فينتخب لنا، فإذا أخذ الكتاب بيده طار ما في رأسه؛ فنُكلِّمُه، فلا يُجيبنا، فإذا خرجنا، قلنا له: كَلَّمناكَ فلمْ تُجِبْنَا؟ قال: إذا أخذتُ الكتاب بيديَّ، يطيرُ عَنِّي مَاْ فِي رَأْسِي، فَيَمُرُّ بي حديثُ الصحابي، فكيف أجيبكم؟! وأنا أحتاجُ أُفكِّر في مسند ذلك الصحابيّ؛مِنْ أَوَّلِهِ إلى آخِرِهِ،هل الحديث فيه أم لا؟ وإنْ لم أفعلْ ذلك خِفْتُ أنْ أزلَّ في الانتخاب، وأنتم شياطينُ- قد قعدتُم حَولي تقولون: لم انتخبتَ لنا هذا؟ وهذا حدَّثناه فُلان"[14].

وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ مهمّة الحافظِ النّاقدِ في مجلسِ الانتخاب تتمثّل في الانتقاء لشيءٍ مِن مرويات الشيخ -المراد الانتخاب عليه فيها- ممّا هو مُشتَرِكٌ في صفة معيّنةٍ كالصحّة ، أو الشهرة، أوعلو السّند ، أو كان من الأفراد والغرائب...إلخ. على ما سيأتي بسط الكلام حوله في المطلب الآتي.

المطلب الثاني
أسبابُ الانتخابِ على الشيوخ عند المحدّثين

إنَّ الأصل عند المحدّثين أن تكونَ الروايةُ مِن الراوي عن الشيوخِ على الاستيعاب، وهو الذي يُقال له: الرواية على الوَجْه، وأمَّا الانتخابُ فهو استثناءٌ على الأصل، ولهذا قال الخطيب البغدادي مُعنونًا: "بابُ القول في انتقاءِ الحديث وانتخابه لِمَنْ عَجِزَ عن كَتبه على الوجه واستيعابه" [15]. وقال الآجري في سؤالاته: "سمعتُ أبا داود يقول:كان الليث بن سعد روى أحاديثَ عن رجل، ورواها عن الرَّجل، عن الرَّجل– كان يكتُب على الوجه"[16]. وأسند الخطيب البغدادي من طريق سُليمان بن يزيد (قال): " سمعتُ أبا حاتم الرازي يقول : إذا كتبتَ فَقَمِّشْ، وإذا حَدَّثْتَ فَفَتِّشْ"[17]. يعلّق الحافظ العراقي على ذلك بقوله: "والتَّقْمِيْشُ، والقَمْشُ أيضاً: جمعُ الشيءِ من هاهُنا،وهاهُنا...وكأنَّهُ أرادَ: اكْتُبِ الفائدةَ ممَّنْ سَمعتَها، ولا تُؤخِّرْ ذلكَ حَتَّى تنظرَ فيمَنْ حدَّثكَ، أهُوَ أهلٌ أنْ يُؤخَذَ عَنْهُ أم لا ؟ فربَّما فاتَ ذلكَ بموتِ الشيخِ أو سفرِهِ، أو سَفرِكَ. فإذا كانَ وقتُ الروايةِ عنهُ، أو وقتُ العملِ بذِلكَ، فَفَتِّشْ حينئذٍ...ويَحْتَمِلُ:أنَّ مرادَ أبي حاتمٍ استيعابُ الكتابِ المسموعِ، وتركُ انتخابهِ، أوْ استيعابُ ما عندَ الشيخِ وقتَ التحمُّلِ، ويكونُ النظرُ فيهِ حالةَ الروايةِ "[18].

وقال يعقوب الفَسَوِيْ: " سمعتُ إبراهيم بن المنذر قَال : قدمت البصرة فجاءني علي ابن المديني فقَال : أولُ شَيءٍ أطلُبُ، أخرِجْ إليَّ حديث الوليد بن مسلم؟ فقلت : يا ابن أمَّ، سبحان الله! وأين سماعي من سماعك؟! فجعلتُ آبى، وَيُلح ، فقلتُ: أخبِرْنِي إلحَاحَكَ هذا ما هو؟ قَال : أخبركَ الوليد رجل الشام، وعندهُ عِلمٌ كَثيرٌ، ولم أستمكن منه، وقد حدَّثكُم بالمدينة في المواسم ، وتقعُ عندكم الفوائد؛ لأن الحُجَّاج يجتمعون بالمدينة من آفاقٍ شتى ، فيكونُ مع هذا بعضُ فوائده، ومع هذا بعضٌ. قَال : فأخْرجْتُ إليه؛ فتعجَّب من كتابته ،(وقال): كادَ أن يكتُب على الوجه "[19].

وإذا عرفنا مما تقدّم أنَّ الاستيعاب هو الأصل الذي يلزَمُ الرواة السير عليه في تتبع وكتابة الرواياتِ فلنا أنْ نسألَ:ما هي الأسباب التي تحدو بطائفةٍ من المحدِّثين إلى سلوكِ طريق الانتخاب بدل الاستيعاب ؟

قلتُ: إنه قد تبيّن – بعد البحث والتأمّل– أنَّ مَردَّ ذلك إلى الأسباب الآتية:

أولا: انتقاءُ الصحيح، والمشهور دون الضعيف والغريب، من المرويات. قال الخطيب البغدادي:" ينبغي للمُنْتَخِب أنْ يقصِدَ تخيُّرَ ... الطُّرق الواضحة، والأحاديثِ الصحيحة، والروايات المُستقيمة، ولا يذهبْ وقتُه في النُّزَهات مِن تتبعِ الأباطيل، والموضوعات، وتطلُّب الغرائب، والمُنْكرات"[20]. وعَدَّدَ يعقوب الفَسَوي في تاريخه مجموعة من الضعفاء ثم قال : " لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء، سمعت أبا بشرٍ؛ بكرَ بن خلف قال: قال عبد الرحمن بن مهدي : لا ينبغي للرَّجل أن يشغل نفسه بكتابة أحاديث الضِّعَاف ، فإنَّ أقلَّ ما فيه أنْ يفُوتَه بقَدْرِ ما يكتُب من حديث أهلِ الضعف، أنْ يفُوتَهُ مِن حديث الثقات "[21].

وقد أسند الخطيب في الكفاية هذا الكلام عن ابن مهدي وبوَّب عليه بقوله: " بابٌ في اختيار السماع من الأُمَناء، وكراهة النَّقْلِ، والرواية عن الضعفاء "[22].

وقال ابنُ أبي عاصم – في كتابه الآحاد والمَثاني بعد أن أسندَ حديثًا عن هشام بن عمّار عن صدُقة بن خالد عن المُثنى ... الحديث– : كنت لا أكتبُ عن هشامٍ مِنْ أحاديث الضُعفاء مثل المُثنى وغيره "[23]. **قلتُ:** إنَّ هذا الكلام من ابن أبي عاصم صريحٌ في الدلالة على انتخابه الصحيح من الحديث عن هشام بن عمّار دون الضعيف.

وأسند الخطيب البغدادي من طريق عبدِ الله ابن الخليل بن إبراهيم العَمّي قال: سمعتُ عبد الله بن المبارك يقولُ: لنا في صحيحِ الحديث شُغلٌ عن سَقيمه". وأسندَ الرَّامهرمزي –تحت عنوان: الانتخاب، من طريق ابن أبي حاتم

الرازي قال: سمعتُ أبي يقول- وذُكر أهل الكوفة فقال:ليس فيهم مَن يُحْسن هذا؛ ابنُ أبي ليلى(يعني: عبد الرحمن) عندهُم، ما حدَّثونا عنه بشيء فيه خَير؛ قَدِمَ عليه ثابت البُنانِي مِن عندنا قَدْمةً، فجاءَ عنه بكُلِّ شيء حَسَنٍ" [24].

قلتُ: إنَّ ما تقدَّم من نصوصٍ يشهدُ على أنَّ انتقاء واختيار الصحيح، والمشهور من الحديث، هو أحدُ الأسبابِ الباعثةِ على الانتخابِ عند المُحدِّثين، وأمَّا صنيعُ كِبار أئمة الحديث ؛ مِنْ كَتْبِهِمْ رواياتِ الضعفاءِ ومن ليس بعُمْدة في الرواية فلا يتعارضٍ مع ما تمَّ تقريره ؛ فقد كتبوها ليكونوا على بيّنةٍ، وحَذرٍ منها؛ خشية أن تُلصَق بالثقات، ولأنه قد يُستفاد من بعضها في الاعتبار، يقول الخطيب البغدادي في ذلك: " وأما أحاديث الضِّعَافِ، ومَن لا يُعتمَدُ على روايتِهِ فتُكتَبُ للمعرفة، وأنْ لا تُقلب إلى أحاديث الثقات، ويَعْتَبرُ بها أيضا غيرُها من الروايات".وقال في موضع آخر: "والغرائبُ التي كَرِه العُلماء الاشتغال بها، وقطعُ الأوقات في طلبها، إنما هي ما حَكَمَ أهلُ المَعرفة ببُطولِه؛ لكَوْن رواته ممَّن يضعُ الحديث، أو يدّعي السَّماع. فأمَّا ما استُغرب لتفرد راويه به- وهو من أهل الصدق والأمانة- فذلك يلزم كَتْبُه، ويجب سماعُهُ، وحفظُه "[25].

ثانيا: تحصيلُ الإسناد العالي للروايات ؛ فعلو الإسناد مطلبٌ عزيزٌ ، وغاية سامية عند الرواة من أهل الحديث حتى عدّه بعضُهم من الدِّين ؛ فقد أسند الخطيب في كتابه الرحلة في طلب الحديث من طريق عبدِ الله بن أحمد بن حنبل (قال): سمعتُ أبي يقول: طلبُ علو الإسناد من الدين "[26].

قلتُ: إنَّ السرَّ في ذلك يظهر في أنَّ مظنَّة الخطأ في الرواية بالإسناد العالي أقلُّ منه في الإسناد النازل؛ إذ كُلَّمَا طال السند زادتْ احتمالية الخطأ، والعكسُ صحيح، يقول الإمام ابن دقيق العيد في ذلك : " فإذا كثُرت الوسائط، وقع من كلِّ واسطة تساهلٌ ما ؛ كثَّرَ الخطأ والزَّلل، وإذا قلَّتِ الوسائط قَلَّ... فقد ظهر أنَّ قلة الوسائط أقربُ إلى الصحة "[27].

ولمَّا كانَ الأمر في شأن علو السند كذلك فقد حرص المحدّثون عليه فطلبوه وحثّوا عليه ؛ فهذا الخطيبَ البغدادي يَحُثّ المُنْتخبين على مراعاته لدى انتخابهم للحديث قائلا: " ينبغي للمُنْتَخِب أنْ يقصِد تخيُّرَ الأسانيد العالية..."[28].

هذا ومما ينبغي التنبيه عليه، أنَّ عُلُوَّ الإسناد الذي ندَبَ إليه أئمة الحديث، وحثّوا على مراعاته في الطّلب والانتخاب ، هو العلو الذي لا يَعتري فيه الإسناد انقطاعٌ أو عِلّة ؛ إذ لو كانَ ظاهر الإسناد العلو، وفيه ما يقدح، ففي هذه الحالة الإسنادُ النازلُ أفْضَلُ وأَحَبُّ، أسند الخطيبُ البغدادي عن يحيى بن معين أنه قال:" الحديث النَّزْوْل عن ثبْتٍ، خير من عُلُوٍّ، عن غير ذي ثبْتٍ" وبوّب في موضع آخر فقال:" اختيار جِيادِ الأحاديث، وعيونها التي لا يدخل عليها التعليل في أسانيدها، ولا متونها" ثم أسند من طريق إسحاق بن بشير الرازي قال: قال ابن المبارك : ليس جَودَةُ الحديث في قُرب الإسناد ولكن جودة الحديث صحَّةُ الرجال" [29].

وقال أبو عبد الله الحاكم : " فأما معرفة العالية من الأسانيد، فليس على ما يتوهمه عوام الناس يعدون الأسانيد فما وجدوا منها أقرب عددا إلى رسول الله ﷺ يتوهمونه أعلى "وساق الحاكم أسانيد لنُسخ ظاهرها العلو، والصواب أنها أسانيد لا تخلو من كذّابين ، ثم عقّب بقوله: " وفي الجملة إنَّ هذه الأسانيد وأشباهها؛ كخراش بن عبد الله، وكثيّر بن سَليم، ويَغنَم بن سالم بن قُنْبُر- مِمَّا لا يُفْرح بها ، ولا يُحتج بشيء منها، وقلَّ ما يوجد في مسانيد أئمة الحديث حديث واحدٍ عنهم "[30].وقال ابن جماعة : " فإن كان في النزول فائدةٌ راجحة على العلو فَضَلَه، كما قال الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي -رحمه الله -فيما رويناهُ عنه لنفسه:

إن الرواية بالنُّزول عن الثقاتِ الأعْدَلينا

خيرٌ من العالي عن الجُهال والمستضعفينا"[31].

ثالثا: انتقاءُ ما هو ليس بِمُعاد من حديث الشيخ المُكْثِرِ، إذا كان عَسرًا، متمنِّعا في الرواية ؛ قال الخطيب البغدادي : " إذا كان المُحدِّث مُكْثرًا، وفي الرِّواية متعسرًا، فينبغي للطالبِ أنْ ينتقي حديثه وينتخِبَهُ؛ فيكتُبَ عنه ما لا يجده عند غيره، ويتجنَّبَ المُعادَ من رواياته، وهذا حكم الواردين من الغرباء، الذين لا يُمكنُهم طول الإقامة والثَّواء ، وأمّا من لم يتميز للطالب مُعاد حديثه من غيره وما يُشارَك في روايته مما يتفردُ به فالأولى أن يكتب حديثه على الاستيعاب دون الانتقاء والانتخاب"[32].

قلتُ: إنَّ الانتخاب على الشيخ المُكثر المُعسرِ تظهر قيمتهُ في إبراز الأثر العلمي لذلكَ الشيخ من خلال كتابة الأحاديث التي يتفرّد بها، ولا يُشاركه فيها أحد، وهذه المنهجية في الاختيار توفّر وقتا وجهدًا على طلبة الحديث سيَّما إذا كان طارئا على بلد الشيخ المنتخَبِ عليه، وليس بمقيمٍ فيه؛ فهو ينتخبُ ممّا هو متيسّرٌ بين يده من حديث ذلك الشيخِ المُعسِر، وأمَّا إذا جلسَ ينتظرُ الأيام والأشهر، وربما السنين حتى يفكَّ الشيخُ عسرته، ويُخرجَ كُلَّ ما في جَعبتهِ ، يكون قد فاته السماع من شيوخ آخرين، ويكون بذاك قد أهدر الرواية عنهم.

ويلزَمُ القولُ : إنَّ منهجيَّة الانتخاب في هذا المَقام تقتضي أنْ يكونَ المُنتَخِبُ ذا مِراسٍ وخبرةٍ، وتمييزٍ لما ينتقيه ، وإلا جَرَتْ عمليةُ الانتخابِ بصورةٍ غير محمودةٍ ؛ فمن نماذج ذلك ما أسنده الخطيب البغدادي من طريق علي بن الحُسين بن حبان قال: وجدتُ في كتاب أبي بخط يده: قال أبو زكريا– يعني: يحيى بن معين دفع إلي ابن وهب(يعني: عبدَ الله) كتابين عن معاوية ابن صالح خمسمائة، أو ستمائة حديث فانتقيتُ منها شرارهَا ورددت عليه الكتابين، قلتُ لأبي زكريا: لمَ أخذت شرارها – قد كُنتَ سَمِعْتَها من إنسان قبْلَه؟ قال: لا. ولكنْ لم يكن لي بها يومئذٍ معرفةٌ "[33].

قال الإمام الذهبي تعليقًا على هذه الحكاية : " كذا كلُّ من يكون مبتدئًا لا يُحسن الانتخاب، فعلنا نحو هذا، ونَدِمْنا بَعْدُ "[34].

رابعًا: الاختيارُ والانتقاء على الشيوخ لأغراضَ تتصل بنقدِ الحديث، وكشفِ علله والتنبيه على غريبهِ ومُنكَرِه ؛ وهذا الباعثُ يُحمَل عليه صنيعُ أئمة الشأنِ من المحدّثين في انتخابهم لأفراد الشيوخ، ومناكيرهم، وغرائبهم ، وقد وقعتِ الإشارة آنفًا – في آخر الكلام على السبب الأول من أسبابِ الانتخاب – إلى أنّ صنيع جهابذة المحدّثين ؛ مِنْ كَتْبِهِمْ وانتخابهم رواياتِ الضعفاءِ، ومن ليس بعمدة في الرواية لا يتعارضُ مع حرصهم على انتخابِ صحيح الروايات ؛ إذْ هُم كتبوها ليكونوا على بيّنةٍ وحَذر منها، خشية أن تُلصق بالثقات، ولأنه قد يُستفاد من بعضها في الاعتبار، يقول الخطيب البغدادي في ذلك: " وأما أحاديث الضِّعَافِ، ومَن لا يُعتمد على روايته فتُكتبُ للمعرفة، وأنْ لا تُقلب إلى أحاديث الثقات، ويَعْتَبِرُ بها أيضا غيرُها من الروايات"[35].

وعِلاوة على ما ذكرهُ الخطيب ، فإنه يُستفادُ من الروايات الضعيفة في مجال النقد والتَّعليل ، وما قام به الإمام الدارقطني من انتخابٍ لتلك الرواياتِ نموذج عمليٌ واضح لمقتضى هذا السببِ قال الخطيب البغدادي: " وأما أبو الحسن الدارقطني فكان انتخابُهُ يشتمل على النوعين؛ من الصِّحاح، والمشاهير، والغرائب، والمناكير، ويرى أنَّ ذلك أجمعُ للفائدة وأكثرُ للمنفعة ". وقال الخطيب أيضا: " سمعت غير واحد من شيوخنا يقول: كان يقال: إن انتقاء عمر البصري يَصُلح ليهودي قد أسلم . (قال الخطيب):ومعنى ذلكَ أنَّ عُمر كان معظمُ انتخابه الأحاديث المشهورة، والروايات المعروفة، خلاف ما يتخيّره أكثر النقاد من كَتْب الغرائب، والأفراد"[36].

قلتُ: إنَّ هذا الذي ذكره الخطيب في حقِّ كلٍّ من الحافظين الدرقطني وعمر البصري ليس فيه من تعارض ؛ وإنما يُقاس الأمر باعتبارِ المَقْصدِ المرجو من الانتخابِ عند كِليهما؛ فالدَّارقطني لمَّا كان أحدَ النقاد الجَهابذة الذين يُعنَونَ بنقد الرواياتِ، وتَعليلها، وتمييز صحيحها من سَقيمها ؛ فإنَّ ذلكَ يقتضي منه الاستقصاء، والسَّبر، والوقوف على جميعِ الرواياتِ حتى يحصل له المُراد ويقع له المقصود.

وهكذا نرى أنَّ الانتخاب وفق منهجية الدارقطني هو أمر عِلمي متصلٌ بدائرة النّقدِ، وهو في الحقيقة انتخابٌ بالتَّقميش؛ إذ هو يجمعُ بين الشيء وضدِّه، ويفصل ذا عن ذا،وقول الخطيب آنفا: " فكان انتخابُهُ يشتمل على النوعين... " صريح في تأكيد ذلك، وأمَّا عُمر البَصري فمقصدُه من الانتخابِ خلاف الدّارقطني ؛ إذ هو قصد التيسير على مَن طلبوا إليه الانتخابَ بجعلهم يقفون على المشهور المعروف والمَقبول من الرواياتِ، وهذا الصنيعُ مِن عمر البصري ومن كان على شاكلتهِ في الانتخابِ، تظهَرُ ثمَرتُهُ في تمكينِ المبتدئين في طلب الحديث من البناءِ على أرضية نظيفة ومتينة، ينطلقون منها في ميدان الرواية؛ فهذا المسلكُ ينأى بهم عن أن يقعوا في شَرَكِ الوضَّاعين، وأربابِ التدليسِ، وسارقي الرّوايات، وكذا هو يرسُم لهم معالم الطريقِ في كيفية الأخذِ للرواياتِ، ومعرفةِ طبيعة ما يُأْخَذُ وما هو مردودٌ غير مرضي.

خامسًا: استصلاح حديثِ الشيوخ المُنتَخَبِ عليهم إذا كانوا من أوعية، وأعمدة الرواية. وهذا السبب يُبْرز عناية بعض الأئمة بمروياتِ بعض شيوخِهِمْ متى كانوا مِن أوعيةِ وأعمدة الرِّواية – غيرَ أنهم وقع لهم أغلاط وأوهام في مَروياتهم ، فتكونُ غايةُ الانتخاب عليهم ؛ استصلاحُ حديثم، واختيار وانتقاء الأجود المستقيم منه دون ما هو غير ذلك ؛ ليُحدّثوا به. ويكونُ ذلك على الغَالبِ بطلبٍ من الشيوخِ أنفُسِهِم. وممّن صنع ذلك الإمام الحافظ الناقد أبو عبد الله البخاري ؛ حيث فعل ذلك مع شيوخه قتيبة بن سعيد، ومحمد بن سلّام البِيْكَنْدِي ،حكى الإمام الذهبي في السير عن محمد بن أبي حاتم ورّاق البخاري قال: "سمعت محمد بن يوسف يقول: سأل أبو عبد الله (يعني: البخاري) أبا رجَاء البَغْلاني – يعني: قتيبة – إخراج أحاديث ابن عُيينة، فقال: منذ كتبتُها ما عرضتُها على أحدٍ ، فإنْ احتسبتَ ونظرتَ فيها، وعلَّمْتَ على الخطأ منها فعلتَ، وإلَّا لمْ أحَدِّثْ بها ؛ لأني لا آمن أن يكون فيها بعضُ الخطأ، وذلك أن الزُّحام كان كثيرًا، وكان الناس يُعارضون كتبهم، فيصحح بعضهم من بعض، وتركت كتابي كما هو، فسُرَّ البخاري بذلك، وقال: وقَفْتُ. ثم أخذَ يختلفُ إليه كلَّ يومٍ صلاة الغداة، فينظر فيه إلى وقت خروجه إلى المجلس، ويُعْلمُ على الخطأ منه "[37].وأسند الخطيب إلى محمد بن أبي حاتم ورّاق البخاري قال: "سمعت محمد بن إسماعيل يقول: قال لي محمد بن سلام: انظر في كُتبي؛ فما وجدتَ فيها من خطأ فاضربْ عليه كي لا أرويه، ففعلتُ ذلك. وكان محمد بن سلام كتبَ عند الأحاديث التي أحكَمها محمد بن إسماعيل: رضي الفتى، وفي الأحاديث الضعيفة: لم يرضَ الفتى، فقال له بعض أصحابه: من هذا الفتى؟ فقال: هو الذي ليس مَثله؛ محمد ابن إسماعيل "[38].

هذا ولربما قام الشيخُ المنتخَبُ عليه بإفرادِ الأحاديثِ المُنتخَبة على وجه الاستقلال في كتابٍ لنفسه كي يُحدّث بها مثلما صنع ابن أبي أويس بانتخابِ البخاري عليه؛ فقد أسند الخطيبُ البغدادي إلى محمد بن أبي حاتم وَرَّاق البخاري قال: " سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبتُ من كتابه، نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حَديثي "[39].

سادسًا: ازدهار حركةِ التصنيفِ في الحديث خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين؛ وهذا السببُ تظهرُ قيمتهُ في صنيع أئمة الحديث الانتخابَ حينما كتبوا مصنَّفاتهم ؛ أمثال أحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، وابن

خزيمة، وابن حِبّان، وغيرهم ؛ فقد أسند أبو موسى المَديني من طريق حنبل بن إسحاق (قال): " جمعنا عمّي (يعني:أحمد بن حنبل)– لي ولصالح ولعبد الله وقرأ علينا المُسند، وما سمعه منه يعني: تمَاما غيرُنا. وقال لنا: إنَّ هذا الكتاب قد جمعتُه وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفا... "[40].وأسند الخطيب في الجامع من طريق عبد الرحمن بن رَسَاين البخاري يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: صنَّفت كتابي الصِّحاح بستَّ عشرة سنة ؛ خرَّجْته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجَّةً فيما بيني وبينَ الله عزَّ وجل"[41].وكذا أسندَ الخطيب في تاريخ بغداد من طريق الحسين بن محمد الماسَرْجَسِي (قال): " سمعت أبي يقول: سمعتُ مسلم بن الحجَّاج يقولُ: صنَّفتُ هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة "[42].وأسند الخطيبُ أيضا في تاريخه من طريق أبي بكر بن داسَهْ قال: " سمعت أبا داود يقول: كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضمَّنته هذا الكتاب –يعني: كتاب السنن– جمعتُ فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح، وما يُشبهُه، ويُقاربه "[43].

قلتُ: إنَّ صنيع الأئمة آنفي الذِّكْر ، ظاهرُهُ أنه ليس انتخابًا لأحاديث شيخٍ بعينه، وإنّما هو انتخابٌ عامٌ من جملةِ ما رَوَوهُ. غيرَ أنَّ التطبيق العملي يُظهر أنَّ صورة الانتخاب الخاصة متحققةٌ بصورةٍ غير مباشرة، ومثال ذلك أنه لو كان عند الإمام أبي داود ألف حديث في الصلاة لعشرة شيوخ له؛ يتفاوتون في كمِّ ما لهم في موضوع الصلاة، ثمَّ انتخَبَ مِنهَا سبعمائة حديث؛ فصنيعه يَقْضِي بأنَّهُ انتخبَ المُناسب من أحاديث كل شيخ من العشرة في مَوضوع الصلاة، والله الموفِّق.

المطلب الثالث
نشأة ظاهرة الانتخابِ على الشيوخ، وأنواعه عند المُحدّثين

أولاً: نشأةُ ظاهرة الانتخابِ على الشيوخ عند المحدّثين

إنَّ الناظرَ في النصوص التي وصلتنا حول مسألة الانتخابِ على الشيوخ – يلحظُ أنها لم تشتمل على تاريخٍ مُعيَّن، أو قولٍ فصلٍ يُحدِّدُ مَبدأ نشوء هذه الظاهرة عند المحدّثين، ويبدو أنَّها كانت مواكبة لحركة التفتيش عن الرواة في العراق والتي كان رائدها أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج (ت 160هـ) قال ابن مَنجويه:"هو أولُ من فتش بالعراق عن أمر المحدثين، وجانَبَ الضعفاءَ والمتروكين "[44].

والحقُّ إنَّ الانتخابَ على الشيوخ هو أمرٌ يقتضي أولا ضبطَ مسألة الرواة جرحًا وتعديلا، وعليه فلا يمكنُ أن تكونَ بدايته في أوساطِ المُحدّثين قبل منتصف القرنِ الهجري الثاني، وقد ظهر لي بعد البحث الدقيق ، أنَّ أول إشارة – وردت حول الانتخاب – يُمكن أن تُشعِرَ بظهوره في بيئةِ المحدِّثين ما أسنده القاضي عياض من طريق أبي صالح الفرَّاء قال: سمعتُ ابن المبارك يقول: " ما انْتَخَبْتُ على عالمٍ قطُّ إلا نَدِمْتُ..."[45].

قلتُ: وعليه فهذا الكلام من الإمامِ عبد الله ابن المبارك (ت 181هـ) بِغضّ النَّظر عن مَوقفه من الانتخابِ– يُفهَمُ منه أنَّ الانتخاب على الشيوخ كان معمولا به في زمانه.وهناك إشارةٌ أخرى تعضُد السابقة؛ فقد أسند الخطيب البغدادي من طريق عبد الرحمن بن محمد قال: حدثنا يومًا سليمان بن حرب بأحاديث عن جرير الرازي فقلت له: أينَ كتبتَ يا أبا أيوب عن جرير الرازي؟ قال: بمكة، أنا وعبد الرحمن وشاذَان؛ أخرج إلينا جريرٌ كتابا، فدفعَهُ إلى عبد الرحمن، وإلى شاذان، فهذه الأحاديثُ انتقاؤُهما"[46].

وعليه فانتخابُ عبد الرحمن بن مهدي وزميليه على جرير بن عبد الحميد الرازي (ت 188هـ) دليلٌ واضحٌ على اعتماد المحدثين وقتئذٍ نمط الانتخاب على الشيوخ.

هذا ويبدو أنّ انطلاق حركة التصنيفِ في الحديث خلال فترة ما بعد منتصف القرن الثاني الهجري استلزمَ واقتضى تفعيل الانتخابِ ؛ لأنَّ من يقصدُ التصنيف سيما في الصحيح، ممّا يلزم الناس من أمور دينهم ودُنياهم، فإنه يحتاج أن يتخيّر وينتقي الأجود والأفضل من جميع ما وقف عليه. فهذا الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ) حين صنّف الموطأ انتقى أحاديثهُ ممَّا سمعه ورواه ، وما حدّث بكل ما سمع. حكى القاضي عياض في ترتيب المدارك قال: قال أحمد بن صالح نظرتُ في أصول مالك فوجدتها شبيهً باثني عشر ألف حديث. قال بعضهم: وهو حديث أهل المدينة في ذلك الوقت، فلم يُحدِّث مالك إلا بثلثها. قال الشافعي: قيل لمالك: عند ابن عيينة أحاديثُ ليس عندك.فقال: إذا أُحدِّثُ الناس بكل ما سَمِعْتُ إني إذاً أحمق.وفي رواية: إني أريد أن أضلَّهم إذًا"[47].

وقد تقدّم في البند سادسًا آخر المطلب السابق بيانُ صنيعِ الأئمة أحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، وأبي داود؛ حيثُ انتخبوا مصنفاتهم من عشرات لا بل مئات الألوف من الروايات. وهذا يؤكّد أنَّ ازدهارَ ونشاطِ ظاهرة الانتخاب كانَ مُرْتبطًا ارتباطًا وثيقًا بموضوع التَّصنيفِ للكُتب بشتى مُسمَّياتها سواء أكانت جوامع أم مسانيد، أم كتب سنن أم موطآت. وينضافُ إلى ذلك ما صُنّفَ من الكُتب التي تتعلقُ بالعلل وبيان غرائب وانفراداتِ الرواة. ومن ذلك صنيع الإمام الطبراني (ت 360هـ) في كتابه المعجم الأوسط ، وكذا صنيع الإمامِ الحافظ أبي الحسن الدارقطني (ت 385هـ) في كتابيه العلل، والغرائب والأفراد. قال الإمام الذهبي في أثناء تعداده لكتب الطبراني: "... والمعجم الأوسط في ست مجلدات كبار على معجم شيوخه؛ يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعَجائب، فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني بين فيه فضيلته، وسعة روايته، وكان يقول: هذا الكتاب رُوحِي؛ فإنَّه تعِبَ عليه، وفيه كل نفيسٍ، وعزيزٍ، ومنكَر"[48].

ثانيًا : أنواع الانتخابِ على الشيوخ عند المحدّثين.

يظهر من صنيع أهل الحديث أنَّ الانتخابِ على الشيوخ نوعان هما:انتخابُ السَّماع، وانتخابُ الرواية، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

النوع الأول : انتخاب السماع. وهذا النوع له صورتان:

الأولى: الانتخابُ الجَماعي ؛ حيث يأخُذُ الحافظ الناقد كتابَ الشيخِ المنتَخَبِ عليه ؛ فينظر فيه، ويقوم بوضع علاماتٍ على الأحاديث التي ينتخبها، ثم يُمليهَا على مَنْ خَوَّلهُ الانتخابَ فيكتُبونها، أو يتولّى الشيخ مهمَّة الإملاء لِمَاْ تمَّ انتخابُهُ، ويَظهرُ مِن واقعِ النُّصوصِ الواردة قي الانتخاب الجَماعي أنَّ الإملاء يكونُ أوّلا بأول، فمن ذلك ما حكاه ابن الصّلاح في كتابه صيانة صحيح مسلم قال: " ورُوِّينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال: قرأت بخط أبي عمرو المُستملي، أملى علينا إسحاقُ بن منصور سنة إحدى وخمسين ومائتين– ومسلم بن الحجَّاج ينتخبُ عليه ،وأنا أسْتَمِلِي، فنظر إسحاق بن منصور إلى مُسلم، فقال: لن نَعْدِم الخير، ما أبقاك الله للمسلمين"[49]. ومن ذلك أيضًا ما أملاه الإمام أحمد بن حنبل على ولده عبد الله أثناء انتخابه من كتاب شعيب بن صفون الذي يرويه عن شعيب أبو إبراهيم التُّرجماني حيث قال عبد الله بن أحمد : " ...فجئت به إلى أبي. قال: فجعل ينظرُ فيه. قال: ثم قال لي: ما رأيت أحسن من هذه الأحاديث! اكتب. قال: فجعل ينتقي، ويُملي عليَّ..."[50]. **قلتُ:** إنه هذا النص لا يمنعُ أنْ يكونَ الإملاءُ في الانتخابِ الجَماعي بعد الانتهاء من استعراض المُنْتَخِبِ جميع أحاديث الكتاب ، غير أنّ النصوصَ لا تسعِفُنا للجزم بذلك.

هذا وبعد فَراغ مَنْ حضرَ مَجلسِ الانتخاب من الكتابة يقوم الحاضِرون بتحَمُّل تلك الأحاديثِ عن الشيخ؛ فيعرضونها عليه ليُجِيْزهم. ويَظهرُ أيضًا أنه يقع في الانتخابِ الجماعي اتحادٌ لكلٍّ من مجلسَي الانتخابِ

والتَّحمُّلِ؛ فمن النُّصوصِ الدّالةِ على ذلك ما أسندهُ الخطيب البغدادي من طريق أبي حاتم الرازي(قال):"سمعت ابن الطبَّاع يقول: كنا ببغداد، فقدمها الأشجعي ويحيى بن يَمان، فدعوناهما إلى البُستان، فأجابَا، وحَملا معهما كُتبًا، وانتخبنا عليهما"[51].وأسند الصَّيداوي في معجم شيوخه قال:" حدثنا أحمد بن محمد بالأهْوَاز، قال: كنا عند إبراهيم بن موسى الجَوزي ببغداد وكان عنده أبو بكر الباغَندي ينتقي عليه ..."[52].

فما تقدّم دليل واضحٌ على اتحاد مجلسي الانتخاب والتحمُّل، وعدم انفصالهما.

الثانية: الانتخاب الفَردي ؛ وفي هذه الصورة يكونُ المُنْتَخِبُ هو من يريدُ العرضَ على الشيخ؛ فهو ينتخبُ لنفسهِ لا لغيره، ويظهَرُ من خلال نصوص الانتخابِ الواردة في هذا المقام أنه ربما اتحدَ كلٌّ من مجلسَي الانتخابِ والتَّحمُّلِ، حكى الحافظ ابن رجب في شرح العلل قال:"عن أبي زُرعة قال : أتيتُ أحمد بن حنبل فقلتُ:أخرج إليّ حديث سفيان ، فأخرج إليّ أجزاء كلها سفيان سفيان ، ليس على حديث منها حدثنا فلان، فظننت أنها عن رجل واحد ، فجعلتُ أنتخبُ ، فلما قرأ عليّ ، جعل يقول في الحديث : حدثنا وكيع ويحيى، وحدثنا فلان قال:فعجبتُ من ذلك. قال أبو زرعة : فجَهِدْت في عُمري أن أقدر على شيءٍ من هذا فلم أقدر "[53].

قلتُ: إنَّ ظاهرَ هذه القصّة –التي تدلُّ على تفوق الإمام أحمد في الحفظ– أنَّ انتخابَ أبي زُرعة، وقراءة أحمد عليه ليُجيزه كانا في مجلسٍ واحد.

هذا ورُبّما افترق المَجْلسان في الانتخاب الفردي؛ فيكون الانتخابُ في مجلسٍ، والتحمّل بالعَرضِ في مجلسٍ آخر ، ومن أمثلة ذلك صنيع محمد بن صالح الملقَّب بجَزرة عندما رحلَ إلى محمد بن يحيى الذُّهلي ليسمعَ منه قال: "...فلما دخلتُ نيسابور، استقبلني شيخ بهذا الوصف، فقلتُ: يشبه أن يكونَ، فسألتُ عنه، فقالوا: هو محمد بن يحيى، فتبِعته إلى أن نَزَل، فسلَّمتُ عليه، وأخبرتُه بقصدي إياه، فنزلتُ في مسجده، وكتبتُ مجلسًا من أصولهِ، فلمَّا خرج، وصلى، قَرَأتُه عليه..."[54]. ومن ذلك أيضًا ما أسنده الخطيبُ البغدادي من طريقِ عِصمة بن بَجْمَاك البخاري ..(قال): سمعتُ صالحًا جزرة يقول: كنت شارطتُ هشام بن عمار، على أنْ أقرأ عليه كلَّ ليلة بانتخابي ورقة، فكنتُ آخذ الكاغد الفرعوني (يعني: الوَرق)، وأكتب مُقرمِطًا، فكان إذا جاء الليل أقرا عليه إلى أنْ يُصلّي العتمة، فإذا صلى العتمة، يقعُدُ، وأقرأُ عليه، فيقول: يا صالحُ ليس هذه ورقة، هذه شُقّة "[55].

النوع الثاني : انتخاب الرواية.

وهذا النوع يقتضِي ممَّن يصنعه ابتداءً الكتابة على الوجه لجميع أحاديث شيخ ما، أو مجموعة من الشيوخ ؛ ثمّ هو يتخيّر وينتقي مع ما يتفق وشرطَه تحديثا وتصنيفاً. وقد تقدّمَ إيرادُ ما أسنده الخطيب البغدادي عن أبي حاتم الرازي حيث قال:" إذا كتبتَ فَقَمِّشْ، وإذا حَدَّثْتَ فَفَتِّشْ "[56]. وأسند الخطيب هذا الكلام أيضا عن يحيى بن معين[57].

قال الفيرز آبادي: "القَمشُ: جمعُ القُماشِ، وهو ما على وجْهِ الأرضِ مِن فُتاتِ الأشْياءِ، حتى يقالُ لرُذَالَةِ الناسِ قُماشٌ.... وتَقَمَّشَ: أكَلَ ما وجَدَ، وإن كان دُوناً "[58].

هذا ويعدُّ ما تقدّم إيرادهُ من نصوص في البند سابعا من المطلب الثاني حول صنيع الأئمة في تصانيفهم وانتخابهم لمادتها من عشراتِ بل مئات آلاف الروايات – يعدُّ ذلك نماذج تطبيقية لهذا النوع من الانتخاب، والعودة إليها لاستذكارها هناك تُغني عن تَكرارها.

المطلب الرابع: أثرُ الانتخابِ على الراوي والمَروي

إنَّ ظاهرة الانتخابِ على الشيوخ هي في الأغلبِ الأعم ظاهرة سلبية ، وليس الانتخابُ محمودًا إلا في النوع الثاني منه، وهو انتخابُ الرواية ؛ لأنَّ المُنتَخِبَ يَستوعبُ ابتداءً جميع رواياتِ شيخٍ ما، ثمَّ يتخيَّرُ منها ما يتفق ومنهَجَه، وخِطَّته في الرواية، أو التصنيف، فإذا احتاجَ يومًا العودة إلى جُملةِ ما كتبه عن شيوخه على الوجه، رجع إليه، و حينئذٍ لا يكون فاته شيءٌ من حديثهم، بنحو ما تقدَّم في صنيع الأئمة أحمد، والبخاري، ومسلم، وغيرهم.

أمَّا انتخابُ السماع بكتابة شيء دون شيء من حديث الشيخ، فلعل من الفوائد الإيجابية المتحقّقة فيه؛ رسم معالم خطة الرواية للمبتدئين في طلب الحديث؛ لكونهم لا يُحسنون الأخذ أوَّل أمرهم، ويظهر أنَّ هذا الصنف من المشتغلين بالحديث هو الذي قصده الخطيب البغدادي بقوله: " مَنْ لَمْ تَعْلُ في المَعرفة درجتُهُ، وَلا كَمُلت لانتخاب الحديث آلتُهُ، فينبغي أنْ يستعين ببعض حُفَّاظ وَقتهِ، على انتقاءِ ما له غرضٌ في سَماعه، وكَتْبِهِ"[59]. ولكنَّ انتخاب السماع بالجملة أثره السَّلبي أكثرُ من نفعه، وهو الذي وقعتِ الإشارة إليهِ في قول عبد الله بن المبارك: " ما انْتَخَبْتُ على عالمٍ قطُّ إلا نَدِمْتُ..." [60].وكذا ما نقله الحافظ ابن الصّلاح في مقدمته فقال: "ورُوِّينا عنه (يعني: عن ابن المبارك) أنَّه قال : لا يُنتخب على عَالم إلا بذنبٍ"[61].والمعنى أنه لو صدر الانتخاب من راوٍ ما، فذلكَ بمثابة عقوبةٍ له على ذنب ومعصيةٍ اقترفتها يداه.

وكذا أيضًا توجَّهَ الذّمُ إلى هذا النوعِ من الانتخاب بما أسنده الإمام الذهبي من طريق يزيد بن مجالد (قال): سمعت يحيى ابن معين يقول: ...سيندم المُنْتخِبُ في الحديث، حيثُ لا تنفعهُ النَّدامة"[62].

هذا ويمكن القول إن العيوبَ أو الآثار السلبية لانتخاب السَّماع على الراوي والمَروي منها ما يرجعُ إلى سوء انتخاب الراوي، ومنها ما يرجع إلى ذات عمليَّةِ الانتخاب ، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

أ- الآثارُ السلبية التي ترجعُ إلى سُوءِ انتخاب الراوي.

أولا: الطَّعنُ والغَمزُ في المُنْتَخِبِ مِن قِبَلِ أقرانهِ؛ بسبب تفرده بروايات عن شيخٍ لم ينتخِبها لهم. أسند الخطيب البغدادي من طريق أبي طَاهر الجَنَابِذي يقول:سمعت موسى بن هارون يقول:استخرتُ الله سنتينِ، حتى تكلَّمت في المَعْمَريّ (هو: الحسن بن علي ت 295هـ)؛ وذاكَ أنّي كتبتُ معه عن الشيوخ، وما افترقنا، فلمَّا رأيتُ تلكَ الأحاديث ، قلتُ: من أين أتى بها؟! قال أبو طاهر: وكان المَعْمَري يقول: كنتُ أتولى لهم الانتخابَ، فإذا مرَّ بي حديث غريب قصدت الشيخ وحدي فسألتُه عنه".وأسند الخطيب أيضًا من طريق أبي تُراب محمد بن إسحاق المَوْصِلي (قال): سمعت المَعْمري يقول: أمَا تَعجبون من موسى بن هارون يطلبُ لي متابعًا في أحاديث خصَّني بها الشيوخ وقطعتها من كتبهم؟!"[63].

قلتُ: إنَّ هذا الصنيعَ مِن المَعْمري جعل زميلَهُ موسى بن هارون يَتعجَّبُ منه فيما يرويه مُنفردًا به عنه- مع كونهما ترافقا في الطَّلب، ولم يَفترقَا، بل إنَّ موسى وصفَ تلك الرواياتِ بالشُّذوذ، وأنَّها تَستلزمُ متابعاتٍ ؛ فقد نقل الإمام الذهبي عن الحاكم النيسابوري ما أسنده عن بعضِ شيوخه قال: سمعتُ الحافظ أبا بكر بن أبي دَارم يقول: كنتُ ببغداد لمَّا أنكرَ موسى بن هارون على المَعْمَري تلك الأحاديث، وأُنْهي أمرُهُم إلى يوسف القاضي – بعد أنْ كانَ إسماعيل القاضي توسَّطَ بينهما فقال موسى بن هارون: هذه أحاديث شاذة عن شيوخ ثقات، لا بُدَّ من إخراج الأصول بها، فقال المَعْمَري: قد عُرف من عادتي أنِّي كُنْتُ إذا رأيت حديثا غريبا عند شيخ ثقة لا أُعْلِمُ عليه، إنما كُنْتُ أقرأُ من كتاب الشيخِ، وأحفظُهُ، فلا سبيل إلى إخراج الأُصُول بها"[64].

هذا وقد علّقَ الإمامُ الذهبي على صنيع المَعْمري مع زميله قائلا: " فعُوقِب بنقيض قصده ولم ينتفعْ بتلك الغرائب بل جَرَّتْ إليه شرًّا؛ فقبَّحَ الله الشَّرَه"[65].

ثانيًا: انتخابُ الرَّاوي ما ليسَ لهُ قيمةٌ علميَّة من الرِّواياتِ بسببِ عدم مَعرفته وخبرته حينئذٍ بحديثِ مَن انتخبَ عليه مِن الشُّيوخ ؛ فقد وقعَ الإمامُ يحيى بن معين في ذلك– وهو الذي تقدّم قوله آنفا في هذا المطلب : " سيندَمُ المُنْتخِبُ في الحديث حيثُ لا تنفعهُ النَّدامة ". وأسند الخطيب البغدادي من طريق علي بن الحسين بن حبان قال:وجدت في كتاب أبي بخط يده: قال أبو زكريا– يعني: يحيى بن معين دفع إلي ابن وهب كتابينِ عن معاوية بن صالح خمسمائة، أو ستمائة حديث فانتقيتُ منها شِرَارها، ورددتُ عليه الكتابين، قلتُ لأبي زكريا: لِمَ أخذت شِرَارها – قد كُنْتَ سَمِعْتَها من إنسان قبْلَه؟ قال: لا. ولكنْ لمْ يكن لي بها يومئذٍ معرفةٌ "[66].

قلتُ : إنَّ السبب في عدمِ معرفة ابن معين لتلك الأحاديث مَرجعهُ أنَّ معاويةَ بن صالحٍ الحِمْصي(ت 158هـ) هاجرَ قديمًا إلى الأَندلس وصار قاضيا هناك، ولم يَعرِف أحاديثهُ إلَّا المِصريُّون؛لأنه حدَّث عندهم بمصر في طريق قدومه مِن الأَندلس حاجًّا حجّته الوحيدة، وابن مَعين إنَّما هو عِراقي لا خبرةَ له بأحاديث معاوية، وحاصلُ ما في الأمر أنَّه انتقى ممَّا كتبَهُ عبدُ الله بن وهب المِصري عن معاوية على الوَجْه، فوقع له الخطأ في الانتخاب[67].

ثالثًا: وقوعُ المُنتخِبِ في الخطأ إذا كان هو الذي يُملي من نُسخةِ الشيخ المُنتخَبِ عليه، وهذا الأثر مخصوصٌ بهذه الصورة من صور الانتخاب ؛ فالشيخُ صاحبُ النسخة هو أقدرُ النّاس على ضبط ما فيها، وقد تلتَبِسُ بعضُ الكلمات على المنتَخِبِ إذا كان هو الذي يُملي على مَن طلبوا إليه الانتخاب فيقع منه بعض الأخطاء كالتصحيفِ وغيرها فيكتبونها كذلك، وبعد الإملاء عندما يتم العرض على الشيخ قد يسهو الشيخ عن تلك الأخطاء أثناء مجلس العَرض، ويستحكم وقوع الخطأ إذا طلبَ الشيخُ من المُنتخِبِ أن يباشرَ مهمّة العَرضِ؛ فيبقى حينئذٍ الخطأ على حاله، ومن الأمثلة على هذا الأثر صنيع الحافظ عمر بن جعفر البصري (ت 357هـ) حال انتخابه أجزاء متعددة على أبي بكر الشافعي؛ حيثُ أخطأ في مواضع، الأمر الذي جعل كُلا من الإمامين أبي الحسن الدّارقطني، وأبي بكر بن الجُعَابي يتتبعانِ تلك الأخطاء، ويفردانها بالتصنيفِ، قال الخطيب البغدادي: " قد كان أبو الحسن الدارقطني يتتبع خطأ عمر البصري فيما انتقاه على أبي بكر الشافعي خاصةً، وعمل فيه رسالة إلى طاهر بن محمد الخَارِكِي، ونظرتُ في الرسالة، واعتبرتُها، فرأيت جميع ما ذكره أبو الحسن من الأوهام يلزم موضعين أو ثلاثة، وجمع أبو بكر بن الجُعابي أوهام عمر فيما حدث به ونظرت في ذلك فرأيت أكثرها قد حدث بها عمر على الصواب، بخلاف ما حكى عنه ابن الجَعَابي "[68].

قلتُ: إنه بالرغم من دفاع الخطيب البغدادي عن عمر البصري إلا أنَّ هناك مواضع سلَّم الخطيب بكونها خطأ ، ومن ذلك ما ذكره في موضع آخر من تاريخه ؛ حيث نبّه على خطأ عمر البصري في أحد الأسانيد فبَدل أن يذكر في الإسناد محمد بن موسى النَّهرتيري قال مُخطأ: سليمان بن الفضل النَّهرواني[69].

ب– الآثار السلبية التي ترجعُ إلى ذاتِ عمليةِ الانتخاب.

أولا: تفويتُ المُنتَخِبِ على نفسِه مادّةً علميةً مهمَّة– قد يَحتاجُ إليها مستقبلاً. قال الحافظ العراقي: " ينبغي للطالبِ أنْ يسمعَ، ويكتبَ ما وقعَ له من كتابٍ، أو جُزءٍ على التَّمَامِ، ولا يَنتخبْهُ، فربمَّا احتاجَ بعدَ ذلكَ إلى روايةِ شيءٍ منهُ لَمْ يَكنْ فيما انتخبَهُ مِنْهُ، فيندمُ "[70]. ومن النماذج على ذلك ما أسنده مَعمر بن راشد عن صالح بن كَيسان، قال:

اجتمعتُ أنا وابن شهاب (يعني: الزهري) ونحن نطلب العلم ، فاجتمعنا على أن نكتب السُّنَنَ ، فكتبنا كُلَّ شيءٍ سمعناه عن النبي ﷺ، ثم كتَبنا أيضا ما جاء عن أصحابه فقلتُ : " لا ، ليس بسُنَّة " ، وقال هو : بلى،هو سُنَّة، فكتَبَ ولم أكتب، فأنْجَحَ، وضَيَّعْتُ" [71].

ثانيًا: تفويتُ وجُوه نقدِ بعض الرواة بقصدِ تمييزِ الصَّوابِ من الخطأ في أحاديثِهم ؛ فقد أسندَ الإمام ابن حِبّان عن محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ المَلَطِي يقول : جاء يحيى بن معين إلى عفّان (يعني : ابن مسلم الصفَّار)؛ ليسمع منه كُتب حماد بن سلمة فقال له :ما سَمِعْتَها مِن أحدٍ ؟ قال: نعم.حدثني سبعة عشر نفسا عن حماد بن سلمة فقال:والله لاحدثتك. فقال:إنما هو درهمٌ،وانحَدِرُ إلى البصرة واسمعَ من التَّبوذِكي (يعني: موسى بن إسماعيل)، فقال:شأْنَك، فانحدرَ إلى البصرة ، وجاء إلى موسى بن إسماعيل فقال له مُوسى : لمْ تَسمعْ هذه الكتب عن أحدٍ ؟ قال: سَمِعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا وأنت الثامن عشر.

فقال: وَمَاذا تصنع بهذا ؟ فقال: إنَ حماد ابن سلمة كان يخطئ، فأردتُ أن أميّز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيتُ أصحابه قد اجتمعوا على شيءٍ، علمت أن الخطأ من حماد نفسِه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، علمتُ أن الخطأ منه، لا من حماد، فأميّز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أُخْطِئَ عليه"[72].

قلتُ: إنَّ هذه الحكاية تدلُّ على أنَّهُ لو اقتصر ابن معين على انتخابِ بعضِ الطُّرق عن حماد بن سلمة لمَا أمكنه التمييز بين الأحاديث التي أخطأ فيها حمّاد بنفسه، والأحاديث التي وقع الخطأ فيها مِن قِبَلِ الرواةِ عنه.

الخاتمـة:

في ختام هذا البحث يمكننا تسجيل النتائج الآتية:

1- إنَّ انتخاب الرواية على الشيوخ هو نمطٌ مخصوص في الرواية، يقومُ الحافظُ النَّاقد المتقنُ فيه بانتقاءِ أحاديث مُعَيَّنةٍ تجْمَعُها صفة مشتركةٌ من كتابِ شيخ ما؛ كي يرويها هو نفسهُ أو مَن طَلب إليه ذلك، أو أنْ يكتبَ عن شيخٍ أو أكثر على التّمام ، ثم ينتقي أحاديث معيّنة ممَّا كتبهُ حين يريدُ أنْ يُحدِّث، أو يُصنِّف.

2- يرجِع اعتماد الرواة على هذا النمط في الرواية إلى أسباب منها: الرغبة في انتقاء الروايات الصحيحة دون الضعيفة، وتحصيلُ الأسانيد العالية ، واختيارُ ما هو ليس بمكرر من حديث الشيخ المُكْثِرِ سيما إذا كان ذلك الشيخ متمنِّعًا من التحديث، وكذا أيضا انتقاء الرواياتِ التي تعين في نقد الحديث وكشف عِلله ، وكذلكَ ازدهار حركة التصنيف خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، فضلا عن توظيف الانتخاب لاستصلاح حديثِ الشيوخ المنتخبِ عليهم إذا كانوا من أعمدة الرواية.

3- الانتخاب على الشيوخ له نوعان هما: انتخاب السَّماع، وانتخاب الرواية، وللنوع الأول لوازم مخصوصة ينبغي مراعاتها عند القيام به.

4- إنَّ نشأةَ نمط الانتخاب في الرواية على الشيوخ لا يمكنُ أن تكون قبلَ منتصف القرن الثاني للهجرة ؛ لارتباطه بمسألة التفتيش عن الرواة جرحًا وتعديلا.

5- إنَّ الانتخابَ عند المحدّثين هو أمرٌ إيجابي في نوعه الثاني، وهو انتخاب الرواية؛ لأنَّ المنتَخبَ ينتقي بعد استيعابٍ ، بخلاف انتخابِ السَّماع الذي له محاذير وآثار سلبية تنعكسُ على الراوي، والمَروي على حدٍّ سَواء، منها ما يرجع إلى سوء انتخاب الرّاوي ، ومنها ما يرجع إلى ذاتِ عمليَّةِ الانتخاب.

الهـوامش:

(1) ابن فارس، أحمد(ت395هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، 1410هـ/1990م، د.ط، الدار الإسلامية – لبنان، ج:5، ص (408) مادة (نَخَبَ).

(2) الفراهيدي ، الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، **معجم العين** ، تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، د.ت ، د.ط، دار ومكتبة الهلال،د.م، ج:4، ص (279) مادة (نَخَبَ).

(3) ابن سيده ، علي بن إسماعيل (ت 458هـ) ، **المُخصّص** ، تحقيق: خليل إبراهيم جفّال، 1417هـ- 1996م، ط1، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ج:1، ص (278).

(4) الفيروز آبادي ، محمد بن يعقوب (ت 817هـ) ، **القاموس المحيط** ، د.ت ، د.ط ، موسسة الرسالة -بيروت ، ص (175). فصل النون.

(5) ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت 711 هـ) ، **لسان العرب** ، 1990م ،ط2، دار صادر – بيروت ، ج:1، ص (752/751) مادة (نَخَبَ).

(6) الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت 463هـ) ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، تحقيق : محمود الطحان ، 1403هـ ، د.ط ، مكتبة المعارف – الرياض، ج:2،ص (156).

(7) الحاكم ، محمد بن عبد الله (ت 405هـ) ، **معرفة علوم الحديث** ، تحقيق: السيد معظم حسين ، 1397هـ -1977م ، ط2، دار الكتب العلمية – بيروت، ص (82) .

قلتُ: أبو الآذان هو عمرو بن إبراهيم البغدادي ، وكِيْلَجَةُ هو لقبُ محمد بن صالح بن عبد الرحمن البَغداديُّ.

انظر على الترتيب: الذهبي، محمد بن أحمد (ت 748هـ)، **سير أعلام النبلاء** ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العِرقسوسي ، 1413هـ، ط9 ،مؤسسة الرسالة -بيروت ، ج:14، ص(81). الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج:12، ص (524).

(8) الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت 463هـ) ، **تاريخ بغداد** ، د.ت، د.ط ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ج:6، ص (264).

(9) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:8، ص (93).

(10) الخطيب البغدادي ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، ج:2، ص (158).

(11) ابن الصلاح ، عثمان بن عمرو (643هـ) ، **علوم الحديث** ، 1984م، ط1، مكتبة الفارابي-د.م ، ص (143).

(12) العراقي ، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ) ، **شرح التبصرة والتذكرة** ، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، ص (185).

(13) الخطيب البغدادي ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، ج:2، ص (158).

(14) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:8، ص (93).

(15) الخطيب البغدادي ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، ج:2، ص (155).

(16) أبو داود ، سليمان بن الأشعث (ت 275هـ) ، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود** ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، 1418هـ-1997م، ط1 ، مكتبة دار الاستقامة – مكة المكرمة، مؤسسة الريان -بيروت ، ج:2، ص (173).

(17) الخطيب البغدادي ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، ج:2، ص (220).

(18) العراقي ، **شرح التبصرة والتذكرة** ، ص (184).

(19) الفَسَوي ، سفيان بن يعقوب (ت 277هـ) ، **المعرفة والتاريخ** ، تحقيق: أكرم ضياء العمري ، ط1401،2هـ، مؤسسة الرسالة– بيروت ، ج:2، ص (422).

(20) الخطيب البغدادي ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، ج:2، ص (159).

(21) الفَسَوي ، **المعرفة والتاريخ** ، ج:2، ص (449).

(22) الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت 463هـ) ، **الكفاية في معرفة أصول علم الراوية** ، تحقيق : أبو عبد الله السورقي وآخر، د.ت ، د.ط ، المكتبة العلمية – المدينة المنورة، ص (132).

(23) ابن أبي عاصم ، أحمد بن عمرو (ت 287 هـ) ، **الآحاد والمثاني** ، تحقيق : باسم فيصل أحمد الجوابرة،1411هـ/1991م ، ط1، دار الراية – الرياض ، ج:6، ص (249).

(24) الخطيب البغدادي ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، ج:2، ص (159).

الرَّامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن (ت 360هـ) ، **المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي** ، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، 1404هـ، ط3، دار الفكر – بيروت، ص (604) برقم (876).

(25) الخطيب البغدادي ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، ج:2، ص (192)، و ص (160).

(26) الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت 463هـ) ، **الرحلة في طلب الحديث** ، تحقيق:نور الدين عتر، 1395هـ، ط1، دار الكتب العلمية–بيروت ، ص (89) برقم (13).

(27) ابن دقيق العيد، تقي الدين (ت702هـ) ، **الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيفَ إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح** ، د.ط، 1406هـ/1986م ، دار الكتب العلمية–بيروت، ص (46).

(28) الخطيب البغدادي ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، ج:2، ص (159).

(29) **المصدر السابق نفسه** ، ج:1، ص (124). و ج:2، ص (101).

(30) الحاكم ، **معرفة علوم الحديث** ، ص (9و10) بتصرف.

(31) ابن جماعة ، محمد بن إبراهيم (ت 733هـ) ، **المنهل الروي** ، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، 1406هـ/1986م، ط2، دار الفكر–دمشق، ص (71).

(32) الخطيب البغدادي ، **الجامع** ، ج:2، ص (156/155).

(33) الخطيب البغدادي ، **الجامع** ، ج:2، ص (156).

(34) الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج:11، ص (90).

(35) الخطيب البغدادي ، **الجامع** ، ج:2، ص (192).

(36) الخطيب البغدادي ، **الجامع** ، ج:2، ص (157).

(37) الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج:12، ص (428/427).

(38) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:2، ص (24).

(39) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:2، ص (19).

(40) أبو موسى المديني، محمد بن عمر (ت 581هـ) ، **خصائص مسند أحمد** ، 1410هـ، د.ط ،مكتبة التوبة– الرياض،ص (13).

(41) الخطيب البغدادي ، **الجامع** ، ج:2، ص (185).

(42) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:13، ص (101).

(43) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:9، ص (57).

(44) ابن منجويه الأصبهاني ، أحمد بن علي (ت 428هـ) ، **رجال مسلم** ، تحقيق: عبد الله الليثي ، 1407هـ، ط1، دار المعرفة –بيروت، ج:1، ص (299).

(45) القاضي ، عياض بن موسى (ت 544هـ) ، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تحقيق: أحمد صقر، 1379هـ/1970م، ط1، دار التراث– القاهرة، المكتبة العتيقة – تونس ، ص (218).

(46) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:7، ص (257).

(47) القاضي ، عياض بن موسى (ت 544هـ) ، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، د.ت، د.ط، وزارة الأوقاف–المغرب العربي،ج:1، ص (189).

(48) الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج:3، ص (912).

(49) ابن الصلاح ، عثمان بن عمرو (643هـ) ، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقِط** ، تحقيق: موفق عبد القادر، 1408هـ، ط2، دار الغرب الإسلامي– بيروت، ص (62).

(50) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:6، ص (264).

(51) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:14، ص (121).

(52) الصّيداوي ، محمد بن أحمد (ت 402هـ) ، معجم الشيوخ ، تحقيق: عمر عبد السّلام تدمري ، 1405هـ، ط1، مؤسسة الرسالة –بيروت ، دار الإيمان – طرابلس، ص (178).

(53) ابن رجب ، عبد الرحمن بن أحمد (ت 597هـ) ، **شرح علل الترمذي** ، تحقيق: همام سعيد،1987م، ط1، مكتبة المنار – الأردن ، ج:1، ص (480).

(54) الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج :12، ص (277).

(55) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:9، ص (326).

قال ابن منظور : " القَرْمَطةُ في الخَطِّ: دِقَّةُ الكتابة، وتَداني الحروف ".

ابن منظور ، **لسان العرب** ، ج:7، ص (377).

(56) الخطيب البغدادي ، **الجامع لأخلاق الراوي والسامع** ، ج:2، ص (220).

(57) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:1، ص (43).

(58) الفيروز آبادي ، **القاموس المحيط** ، ص (778) فصل الكاف.

(59) الخطيب البغدادي ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** ، ج:2، ص (156).

(60) القاضي عياض ، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، ص (218).

(61) ابن الصلاح ، **علوم الحديث** ، ص (143).

(62) الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ، ج:11، ص (85).

(63) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:7، ص (371).

(64) الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ،ج:13، ص (512).

(65) الذهبي ، **سير أعلام النبلاء** ،ج:13، ص (512).

(66) الخطيب البغدادي ، **الجامع** ، ج:2، ص (156).

(67) انظر في ذلك: ابن حبان ، محمد (ت 354هـ) ، **الثقات** ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد ،1395هـ -1975م، ط1، دار الفكر – د.م،ج:7، ص (470).وانظر أيضًا: المزي ، يوسف بن عبد الرحمن (ت 742هـ) ، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، تحقيق: بشارعوّاد معروف، 1400هـ/1980م، ط1، مؤسسة الرسالة –يروت ،ج:7، ص(161و162) وأيضًا: ج:28، ص(191و192).

(68) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:11، ص (244).

(69) الخطيب البغدادي ، **تاريخ بغداد** ، ج:3، ص (242).

(70) العراقي ، **شرح التبصرة والتذكرة** ، ص (184).

(71) ابن راشد ، مَعمر (ت 151هـ) ، **الجامع لمعمر بن راشد** ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (منشور على هيئة ملحق بكتاب المصنّف لعبد الرزاق الصنعاني)، 1403هـ، ط2، المكتب الإسلامي- بيروت، باب:كتاب العلم ،ج:11، ص (258).

(72) ابن حبان، محمد (ت 354هـ)، **المجروحين**، تحقيق: محمد إبراهيم زايد،1396هـ، ط1، دار الوعي–حلب،ج:1، ص(51).